هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

٧

اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك
عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
العدد ٥ رمضان ١٤٣٨هـ يونيو ٢٠١٧م

- اللغة بين التفسير الوظيفي والتفسير الشكلي

- المجاز المرسل: محاولة لفهم منزلته في اللّسانيّات العرفانيّة

- الخطاب اللغوي في التواصل الشبكي التغريد (*Twitter*): خصائصه اللغوية ووظائفه التداولية

- اعتراضات المستشرق أ. شفتيل على تقسيم المستشرق ج. بلاو لتاريخ اللغة العربية

- المفعول به المتروك وأَثَرُ تَرْكِهِ في معاني بعض الأفعال في القرآن الكريم

- مراجعة نقدية لكتاب (نظريات علم الدلالة المعجمي)

هيئة التحرير:

أ.د عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي

رئيس التحرير

د. ناصر بن عبدالله الغالي

مدير التحرير

أ.د. عبدالرّحمن بن حسن العارف

عضو هيئة التحرير

أ.د محي الدين محسب

عضو هيئة التحرير

د. محمد لطفي الزليطني

عضو هيئة التحرير

د. عبدالعزيز بن عبدالله المهيوبي

أمين المجلة

الهيئة الاستشارية

أ.د. ابراهيم بن مراد (تونس).

أ.د. بسام بركة (لبنان).

أ.د. سعد مصلوح (مصر).

أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري (المغرب).

أ.د. علي القاسمي (العراق).

أ.د. محمد صلاح الدين الشريف (تونس).

أ.د. محمد غاليم (المغرب).

أ.د. محمود إسماعيل صالح (السعودية).

أ.د. محمود فهمي حجازي (مصر).

أ.د. نهاد الموسى (الأردن).

أ.د. يوسف الخليفة أبو بكر (السودان).

اللسانيات العربية

Al Lisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الخامس - رمضان ١٤٣٨هـ - يونيو ٢٠١٧ م

الإسهامات

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير

ص.ب ٢٩٨٨ الرياض ١٨٤٥٢

المملكة العربية السعودية

هاتف ٤٧٢١٥٦٩٨ – فاكس ٤٧٥٢٣٦٩

www.kaica.org.sa

للاشتراكات السنوية

مراسلة بريد المجلة

arabiclisa@kaica.org.sa

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

محتويات

6

اللغة بين التفسير الوظيفي والتفسير الشكلي

د. محمد وحيدي

34

المجاز المرسل: محاولة لفهم منزلته في اللّسانيّات العرفانيّة

صابر الحباشة

84

الخطاب اللغوي في التواصل الشبكي التغريد (Twitter): خصائصه اللغوية ووظائفه التداولية

جنان التميمي

122

اعتراضات المستشرق أ. شفتيل على تقسيم المستشرق ج. بلاو لتاريخ اللغة العربية

جدامي، عبد المنعم السيد أحمد

163

المفعول به المتروك وأَثَرُ تَرْكِهِ في معاني بعض الأفعال في القرآن الكريم

د. حمدي بدر الدين إبراهيم

216

مراجعة نقدية لكتاب (نظريات علم الدلالة المعجمي)

مجموعة باحثين

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مراجعة نقدية لكتاب
(نظريات علم الدلالة المعجمي)

تأليف: ديريك جيرارتس

ترجمة: فريق عمل برئاسة د. فاطمة علي الشهري

بإشراف: أ.د. نوال الحلوة مراجعة: أ.د. محمد العبد عرض أ.د. سعيد حسن بحيري

يُعَدُّ الكتاب مرجعًا مهمًّا في علم الدلالة المعاصر، قدَّم فيه المؤلف عرضًا تاريخيًّا وتقنيًّا موسعًا ودقيقًا لاتجاهات علم الدلالة في تسلسلٍ زمني يبدأ من منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم، واهتم في ذلك بالعلاقات النظرية والمنهجية بين أبرز هذه الاتجاهات، وهي: علم الدلالة الفيلولوجي (فقه اللغوي (!)) التاريخي، ثم علم الدلالة البنيوي، ثم علم الدلالة التوليدي، ثم علم الدلالة البنيوي الجديد، وأخيرًا علم الدلالة المعرفي (الإدراكي). وفي كل اتجاه وقف المؤلف على القضايا والظواهر الأساسية عارضًا إياها في دقة بالغة، ومناقشًا آراء العلماء على اختلاف توجهاتهم واهتمامهم في عمق ووضوح، معتمدًا على خلفية معرفية واسعة في هذا التخصص.

الكتاب إذن إسهامٌ مهم في تخصص يفيد المتخصصين في علم اللغة بوجه عام، وعلم الدلالة بوجه خاص، وكذلك بعض العلوم المتاخمة مثل: الأنثروبولوجيا، وعلم النفس، والفلسفة، وحتى الدراسات الأدبية، وهو إضافة متميزة للمكتبة اللغوية العربية، لها دور فعال ومؤثر في إثراء لغتنا مادة واصطلاحًا ومعلومات حديثة موثقة، ومفاهيم لغوية واضحة، توفر للباحثين المعاصرين إمكانية الفهم الحقيقي العميق للدرس الدلالي الحديث، والإفادة من المفاهيم والنصوص والآراء والتصورات للوقوف على جوانب نظرية لا غنى عنها، والاستناد إلى هذه الأسس النظرية والآراء المنهجية في عمليات التحليل والمعالجة اللغوية الدلالية – برغم اختلاف وجهة نظري عن وجهة نظر المشاركين في إخراج هذا الكتاب، وبخاصة في صياغة بعض الفقرات،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وترجمة بعض المصطلحات الأساسية الكثيرة الدوران في فصول الكتاب.

وقد صدَّر المؤلِّف الكتاب بمقدمة وضَّح فيها عدم توافر أي دراسة تقدِّم عرضًا شاملًا للتوجهات النظرية الرئيسية المهمة في مجال علم الدلالة المعجمية. ولذا يحاول المؤلف سدَّ هذه الثغرة بتقديم أهم المباحث في دراسة معاني المفردات في اللغويات من منظور تاريخي، متتبعًا ظهور علم الدلالة المعجمي وتطوره بدءًا من منتصف القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر، ولا يُفضِّل هذا العرض اتجاهًا على اتجاهٍ، ولكنه لا يخلو من نظرته الشخصية الواضحة لعلم الدلالة المعجمي وتطوره، ولكن المؤلف عُنِيَ بعلم الدلالة المعرفي (الفصل الخامس) عناية فاقت الفصول الأربعة الأخرى، يليه الفصل الثاني (علم الدلالة البنيوي)، ثم بقية الفصول (الأول، والثالث، والرابع).

وفي المدخل بعد ذلك، يَؤكِّد المؤلِّف مرة أخرى هدفه من هذا الكتاب في إجابة مباشرة عن السؤال الذي طرحه (ما هدف هذا الكتاب؟)، إذ يقول: إن هذا الكتاب محاولة لجمع أهم نظريات البحث في علم الدلالة المعجمي ومناهجه، وتقديمها بأسلوب سهل يُعِين على الفهم. وقد اختار منحًى تاريخيًّا، أي أن عرضه قد راعى التسلسل الزمني، ومحور اهتمامه هنا التركيز على العلاقات النظرية والمنهجية من نظريات علم الدلالة المعجمي. وقدم إشارة مختصرة بعد ذلك إلى محتوى كل فصل. فالمنهج المميز لعلم الدلالة الفيلولوجي منهج تاريخي يبحث في علم الدلالة المعجمي الذي كان سائدًا بين عامي ١٨٥٠ و ١٩٣٠م تقريبًا، وكان اهتمامه الأساسي منصبًّا على تغير المعنى. أما علم الدلالة البنيوي فأساس التحليل الدلالي فيه علاقات المعاني بعضها ببعض، ويُهتَم فيه بأهم النظريات الدلالية مثل نظرية الحقول المعجمية، وعلم الدلالة العلائقي، وتحليل المكونات.

ويبرز في علم الدلالة التوليدي دمج بعض جوانب من علم الدلالة البنيوي (تحليل المكونات) في القواعد اللغوية التوليدية، ويجمع المؤلِّف تحت علم الدلالة البنيوي الجديد مجموعة مختلفة من مناهجه المعاصرة مبرزًا الوصف العلائقي أو الوصف التفكيكي للبنية الدلالية. وأخيرًا يركز علم الدلالة المعرفي على الجانب النفسي، ويتبنى منهجًا شموليًّا يهدف إلى دراسة المعنى اللغوي بوصفه جزءًا لا يتجزأ

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من الإدراك عمومًا، ويتناول فيه بعض النظريات التي حققت قفزة كبيرة في مجال دراسة المعنى، مثل نظرية الأنماط الأساسية ونظرية الاستعارات التصورية، ونظرية علم دلالة الأطر. ويختم المؤلف عرضه بالتفريق بين علم المعاجم وعلم صناعة المعاجم وعلم الدلالة المعجمي، مبينًا أن الأخير يركز على الظواهر المتعلقة بالمعنى في المعجم، وهو الهدف الأساس من هذا الكتاب الذي عدَّه برغم هذا الشمول مقدمةً ليس غير.

هذا ما قدَّم به المؤلِّف لكتابه. وأرى أن أحاول مناقشة مضمون فصول الكتاب مناقشة تفصيلية نقدية تقويمية للوقوف على قيمة مادته ودورها في تحقيق إنجاز معقول في إبراز موضوعات علم الدلالة المعجمي، وأهم تصوراته ونظريات ومقولاته وأفكاره...إلخ، في إطار أن هذا الكتاب يتعلق بدراسة معنى الكلمات في سياق علم اللغة الذي نشأ في الغرب كما يقول.

ويرصد المؤلف في الفصل الأول (علم الدلالة الفيلولوجي التاريخي) سمة هذه المرحلة، أي التوجه التاريخي في البحث الدلالي المعجمي، إذ كان الاهتمام ينحصر في التغيرات التي تطرأ على معنى المفردة، أي في تحديد التغير الدلالي وتصنيفه وتفسيره، وينظر إلى فقه اللغة على أنه دراسة الخلفية الثقافية والتاريخية التي لا غنى عنها لنصل إلى فهم كافٍ للنصوص المهمة لأي عصر من العصور سواء الأدبية منها أو غير الأدبية. ويتميز علم الدلالة التاريخي بمفهومه التفسيري للمعنى، وهو مفهوم يهتم باكتشاف المعاني المتأصلة في المواد اللغوية القديمة، ويبين مغزى التحليل التأثيلي (الاشتقاقي)، حين يشير إلى أنه إذا افترضنا أن الكلمات تصف جوهر الأشياء التي تسميها، وسلمنا في الوقت نفسه بأن الشكل الخارجي للكلمة قد يُخفِي تكوينه الأصلي، فإن التحليل التأثيلي للكلمة سيكون على صورة بحث عن المعاني الأصلية الخفية للكلمات. ويُبنى مذهب التحليل التأثيلي على أمرين:

أولًا: على المقارنة بين أشكال الكلمات لا بين معانيها، وثانيًا: على المقارنة بين الأشكال التي بينها رابط الكلمات في لغات مختلفة. ويشير المؤلف هنا أيضًا إلى أن البلاغة، وهي مهارة استخدام اللغة لبلوغ غاية محدَّدة ولإقناع الآخرين على وجه التحديد، جزءٌ مهم من مناهج الدراسة المعالجة للكلام منذ القدم، وقد

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

طوَّر المذهب البلاغي عددًا كبيرًا من المفاهيم لتحديد الاستخدامات المجازية في الكلام أو المحسنات البلاغية (كالتعريض بالكناية أو التلطيف). ويعكس الاهتمام بمشروعات المعاجم التاريخية الاهتمامَ الشديد بالوصف الصحيح للتطور التاريخي للكلمات ومعانيها، وأبرز الأدلة على ذلك اهتمام القرن التاسع عشر بالتاريخ الدلالي للكلمة. ونقف كذلك على علاقة وطيدة بين علم الدلالة التاريخي وعلم المعاجم، فعلم الدلالة التاريخي مَعْنِيٌّ بتصنيف آليات التغير الدلالي، وهذا عمل يرتبط بعلم المعاجم من جهة، وباللغويات التاريخية من جهة أخرى. ويذكر المؤلف هنا رأي برايل، إذ إنه لا شيء سوى التاريخ يستطيع أن يمنح الكلمات الدقة المطلوبة لفهمها فهمًا كاملًا؛ وكذلك رأيه في قانون التغير الدلالي الذي ليس قانونًا صارمًا خاليًا من الاستثناءات، بل يُمثِّل ميل آلة الإدراك البشري إلى أن تعمل بطريقة معينة؛ وأخيرًا يبني باول نظرية تداولية لتفسير التغير الدلالي ترتكز على مفهوم الاستعمال، ومفادها أن أساس التغير الدلالي هو تحويل المعنى المعتاد إلى عارض. ويتضح قصده من المعنى المعتاد والمعنى العارض في إشارة إلى أنه يمكن أن يكون للكلمة الواحدة معان دارجة (معتادة) عدة، أي أن الكلمة إذا كانت متعددة المعاني فإن المعنى الدارج (المعتاد) يتكون من مجموعة من المعاني التي يرتبط بعضها ببعض، أو بعبارة أخرى مجموعة من المعاني السياقية الراسخة. أما المعنى العارض فدائمًا ما يكون قراءة فردية. نستنتج من ذلك إذن أن تحقيق المعنى في حالات كثيرة يعني اختيارَ القراءة الصحيحة من بين عدة معان سياقية ثابتة للكلمة. وهنا يسلط باول الضوء على أهمية السياق في هذه العملية، ونكتفي بهذه الآراء، ولكن ننبه إلى أن الفصل يضم آراء مجموعة من العلماء الذين تناولوا موضوعات دلالية في إطار نظرة تاريخية مثل دارمستتر و فونت، و لازاروس، و هردر، و همبولت...إلخ.

في الفصل الثاني (علم الدلالة البنيوي)، بدأ المؤلف برفض اللغوي الألماني ليو فايسجربر (في مقالته الجدلية التي تدور حول السؤال: علم المعنى هل هو طريق خطأ لعلم اللغة؟) المدخلَ النفسي للمعنى، إذ يرى أن التصور النفسي للمعنى خطأ جسيم، لأنه يمنع الرؤية السليمة للغة على أنها نظام رمزي. ومما لا شك فيه أن علم الدلالة المعجمي البنيوي قد استوحى أفكاره من التصور البنيوي للغة من دي سوسير أساسًا. والفكرة الأساسية في ذلك التصور للمعنى هي أن اللغة يجب

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أن ننظر إليها على أنها نظام، وليست بحرًا واسعًا من الكلمات وحسب، واللغات الطبيعية أنظمة رمزية لها خصائص ومبادئ، هي بالضبط التي تُحدِّد الكيفية التي تعمل بها العلامة اللغوية. ومن منظور البنيوية الجوهري للغة أنها نظام رمزي مستقل عرفًا، يجب أن ينطلق اللغوي ليصف اللغة الطبيعية بصفتها نظامًا رمزيًّا مستقلًّا. ولأن هذا الوصف لا يتطلب اللجوء إلى عوامل خارج إطار النظام الرمزي نفسه، فإن اللغويات في حد ذاتها يمكن اعتبارها علمًا مستقلًّا: إذ لا تستعير منهجيتها من العلوم الأخرى، بل هي علم مستقل بذاته. والمعاني هنا جزء لا يتجزأ من النظام، ولا يمكن أن تُحدَّد قيمتها بصورة كافية إلا بالنسبة إلى ذلك النظام، وليس إلى نفسية الفرد. والمعنى يجب أن يُعرَّف في المنظور البنيوي بصفته جزءًا من اللغة، وبشكل أدق من اللغة بصفتها نظامًا، وليس فقط جزءًا من حياة الفرد الذهنية.

وفي إطار تصور العلاقات بين الكلمات على غرار العلاقات بين قطع الشطرنج، حُدِّدت قيمة أي عنصر لغوي معين من خلال علاقة المقابلة التي تدخل فيها مع العناصر الأخرى، وتعتمد القيمة الدلالية للكلمة على البناء الكلي للحقل الدلالي للكلمات الذي تنتمي إليه. وقد تأثر فايسجربر في تصوره للبنية الداخلية الدلالية للغات الطبيعية بدي سوسير، وبهمبولت الذي يقول: إننا لا ينبغي أن ننظر إلى اللغة على أنها ناتج ثابت، بل قوة دائمة الحركة، يُشّكِّل الناس بها عالمهم. والشكل الداخلي للغة يعكس الطريقة الخاصة التي يرى بها متحدثوها العالم، ويساوي فايسجربر رؤيته البنيوية للمعنى اللغوي بصفته تشكيلًا للعالم بمفهوم هومبولت عن الشكل الداخلي للغة.

فالنظام الدلالي للغة (أي الكيفية التي تُعيِّن بها الكلمات حدودَ بعضها بعضًا) يكاد يفرض بناءً فكريًّا على العالم. ولا شك في أن الشبه واضح هنا بين تفسير همبولت أو رؤيته للغة وفرضية النسبية اللغوية لسابير وورف، ومفادها: هل اللغة حقًّا تحدد رؤية الناس للعالم؟ وفي شرح أنماط علم الدلالة البنيوي اكتفى المؤلف بالتمييز بين فروع علم الدلالة البنيوي، وهي: نظرية الحقول المعجمية، وتحليل مكونات المعنى (التحليل التكويني التجزيئي).

وفي نظرية الحقول المعجمية يوضِّح دور العلماء الألمان فيها مثل تريير، و بورتسيج

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وإبسن و فايسجربر وغيرهم. وفي إطار تمييز دي سوسير بين المحور الأفقي والمحور الرأسي (العلاقات النحوية والصرفية) يمكن لعلم الدلالة البنيوي أن يصف العلاقات المعجمية الدلالية بين الكلمات المتزامنة (الأفقية المتتابعة) من خلال العلاقات المعجمية السياقية، التي أسماها بورتسيج «علاقات المعنى الأساسية»، ومقارنتها بالعلاقات المعجمية التبادلية.

وقد بُحِثَت العلاقات السياقية تحت مصطلحات مختلفة في علم الدلالة البنيوي أولًا وبعد ذلك في علم الدلالة التوليدي، مثل مصطلح فيرث «المصاحبة اللفظية»، ومصطلح كاتز و فودور «قيود التوارد» و فاينرايش «تحويل السمات» و كوزريو «التضامن (التكامل!) المعجمي». الفكرة هنا واضحة وهي أن الكلمات التي توجد في سياقات متشابهة لها معان متشابهة، كما في الفرضية التوزيعية لهاريس، وهي تأكيد لمقولة فيرث المشهورة، وهي أنه يمكن أن تُفسّر معنى الكلمة من خلال التعرف على ما يصاحبها من كلمات. وقد أكد جيبر في دراسته التي أجراها عن الأنماط البحثية لعلم الدلالة المعرفي أن للمفاهيم اللغوية في الحقل المعجمي حدودًا غير واضحة، ولذا يصعب علينا تحديد نقطة انتهاء هذا الحقل المعجمي. لكنّ هناك حدودًا واضحة للمفهوم الأساسي للحقل المعجمي محاطةً بالمنطقة التحويلية التي تضم بقية المفاهيم والتي يصعب تحديدها.

وأكتفي هنا بما يقدمه تحليل مكونات المعنى – فالمقام لا يتسع للتفصيل، إذ يقدم نموذجًا وصفيًّا للمحتوى الدلالي مبنيًّا على الفرضية التي تنص على أنه يمكن وصف المعاني بناءً على مجموعة محددة من الأسس المفاهيمية، وهي: «المكونات الدلالية أو السمات». ويشير إلى تأثير كوزريو في ليونز في تصوره لعلم الدلالة العلائقي، إذ رأى كوزريو ضرورة التركيز على علم الدلالة بوصفه مجموعة من العلاقات المتبادلة. وذهب ليونز إلى أنه بدلًا من تعريف الكلمة باستخدام مرادفاتها ومضاداتها اللغوية، ووصفها وصفًا مستقلًّا ومنفصلًا عن معناها، يمكن تحديد معنى الكلمة من خلال مجموعة علاقات المعنى التي تشترك فيها هذه الكلمة مع الكلمات الأخرى.

أما الفصل الثالث فقد جاء مقتضبًا منسجمًا مع الدور المحدود للنظرية التوليدية في علم الدلالة وتطوره، وفيه يبرز المؤلف دور نموذج كاتز و فودور الدلالي،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ووصف المعنى في سياق النحو الشكلي وإعادة الاهتمام بالحقيقة النفسية للمعنى، ويقومان بتحليل مكونات الكلمة بوصفها جزءًا من النحو الشكلي، فهناك نوعان من المكونات الدلالية، وهما المحددات (الواسمات)، والمميزات.

ويعتمد قرار تحديد ما إذا كانت هذه السمة محددًا أو مميزًا على مدى أهمية هذه السمة لإزالة الغموض عن الجمل. ويذهب كاتز في الإجابة عن السؤال «ما المعنى؟» إلى أنها تفترض إجابات لأسئلة مشابهة، مثل: ما تماثل المعنى؟ وما الاختلاف والتشابه في المعنى؟ وما الذي له معنى؟ وما الذي لا معنى له؟ وما تعدد المعنى أو التباسه؟ وما حقيقة استقامة المعنى؟ ...إلخ. وتشغل العلاقات السياقية والتبادلية للمعنى مكانةً بارزة في علم الدلالة التوليدي، فهي تندرج ضمن الظواهر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في النحو الشكلي. وصار الهدف الرئيسي لعلم الدلالة هنا وصف قدرة مستخدم اللغة على تفسير الجمل. وبدلًا من التسليم بأن اللغة عبارة عن نظام يمكن دراسته بشكل مستقل عن مستخدميها، علينا أن ندرك أن اللغة يمكن أن تُفسَّر تفسيرًا عقليًّا.

وكما رأينا، وسنرى، فإن الإدراك العملي لهذا التفسير هو تحديد أحكام مستخدمي اللغة أساسًا للملاحظة في علم الدلالة. وقد وُضِع علم الدلالة في قمة الهيكل النحوي الشكلي بدلًا من النحو. وهذا يعد مخالفًا تمامًا لما ذهب إليه تشومسكي. ونختم هنا بالخلاف بين علماء الدلالة التوليديين وعلماء الدلالة التأويليين حول الدلالة ودورها؛ إذ يرى التوليديون أهمية كون التمثيل الداخلي للجملة تمثيلًا دلاليًّا (أو على الأقل مزيجًا من الدلالة والنحو)، في حين يرى التأويليين أن البنية الأساسية للجملة هي بنية نحوية، وأن الدلالة ما هي إلا تفسير وتأويل لتلك البنى النحوية.

ويذكر كاتز و فودور أن هدف علم الدلالة في تفسير الطريق التي تُحدَّد بها سياقات الموقف كيفيةَ فهمنا للجملة المنطوقة. ويتحدَّد فهم كاتز الفارق لعلم الدلالة في أن هدفه هو تطوير نظرية للكفاءة اللغوية الدلالية، وإمكانية تفسير الجمل المجردة، في حين أن التجارب الشبيهة بتجارب فودور تتعامل مع العملية الفعلية للمعالجة العقلية، ولهذا فإنها تنتمي إلى دراسة الأداء اللغوي، وليس إلى دراسة الكفاءة اللغوية.

وفي الفصل الرابع (علم الدلالة البنيوي الجديد)، يقوم المؤلف بدراسة عدد

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من الأطر التي تشكل بديلًا عن علم الدلالة البنيوي الكلاسيكي، وعرض المناهج التي تُسهِم في استمرار الأفكار البنيوية في مواجهة تحذيرات مُخَصِّي علم الدلالة المعجمي، ومنها تحديد المعرفة اللغوية بربطها بالمعرفة بمعناها الشامل، وإمكانية تشكيل معنى لغوي. ومن النماذج المهمة المدروسة نموذج فيرتسبيكا: اللغة الشارحة (الواصفة)، ونجد المنهج التفكيكي للمعنى أيضًا في أساس نظرية جاكندوف لعلم الدلالة المفاهيمي، وفي نظرية بيرفيش عن علم الدلالة الثنائي المستوى، ونظرية بوستيوفسكي عن المفردات اللغوية التوليدية. وتهتم هذه النماذج الثلاثة على عكس نظرية فيرتسبيكا بالتمثيل الشكلي لمعنى الكلمة، ولكنها في المقابل تتقبل تحليل مكونات المعنى في سياق معرفي أوسع، مع التركيز على آلية تسييقية لتحديد المعنى وتكييفه. وتهتم المناهج التفكيكية بالتفاعل بين المفردة اللغوية والمعرفة بالمعنى الأوسع، وذلك إما عن طريق البحث عن الأسس المعرفية لتوصيف مكونات المعنى، أو عن طريق دراسة التفاعل بين علم الدلالة اللغوي والمعلومات السياقية أو غير اللغوية. ونجد مفهوم «العقل واضح، ولكن العالم غامض» في منهج فيرتسبيكا الذي يشير إلى أن المبادئ التي توجد في رؤوسنا تكون محدَّدة بوضوح، على الرغم من حقيقة اضطرارنا إلى استخدامها في عالم غير واضح بالضرورة، ولذلك لا ينبغي أن نهتم بعدم وضوح العالم، إذا ما استطعنا أن نصل إلى وضوح في رؤوسنا. ونجد مفهوم «المعرفة المفاهيمية بخيلة، ولكن المعرفة الحسية وافرة» في نظرية جاكندوف الذي يشير إلى إمكانية جمع تمثيل مفاهيمي بسيط، على مستوى لغوي، مع تمثيل غني مرن، على مستوى حسي. ويشمل نموذج فيرتسبيكا للوصف الدلالي نقطتين أساسيتين: مفردات المبادئ الأولية العالمية، والتطبيق التعريفي الذي يُوصَف بأنه «اختزال صياغي». وتعلق فيرتسبيكا على تجربة الأكواب التي قام بها لابوف، وهي دراسة للمعنى الدلالي المتغير للأكواب والأقداح، بأن الحد الدقيق لنطاق المعنى الدلالي للكلمة لا يظهر مباشرة، وأن تجارب لابوف تحاول بدقة أن تتوصل إلى أفضل وصف لحدود المعنى الدلالي لكلمات مثل كوب، والتركيبة الداخلية لهذا المعنى.

ويمكن للاستخدام الدلالي لكلمة ما أن يكون مرنًا ومتباينًا وغير محدَّد بوضوح، ولكن المفهوم الذي يُفهَم من جميع حالات الاستخدام هذه يكون دقيقًا ومنفردًا وموحدًا. وترى فيرتسبيكا أن التباين قاعدة لاستراتيجية الاختزال لا أكثر، حيث

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يجب التركيز على وصف ثبات المعنى الدلالي الذي يظهر في جميع الحالات، عوضًا عن وصف التباين. وتعود إلى مقولتها المنهجية، وهي الوضوح في العقل، والغموض في العالم، لتفسرها بأن مستخدمي اللغة يستطيعون تطبيق مفاهيم واضحة ومعرَّفة بدقة لتسمية عالم مبهم واعتباطي لحد ما ووصفه. ولا يُرى الزعم بأن اللغة توجد في حيز عقلي مثالي خاص بها، ومعزول عن العالم الحسي. وبناءً على ذلك، إذا فكرنا في كيفية ارتباط المفاهيم الأولية بالعالم غير اللغوي، فقد نفكر في رابط مباشر أو غير مباشر بين هذه المفاهيم وبين التجارب الحسية-الحركية. ويحرز جاكندوف تقدمًا ملموسًا في البحث الدلالي من خلال نموذجه علم الدلالة المفاهيمي، الذي ينص على أن التمثيل الدلالي الشكلي لا يحتوي على جميع المعلومات التي يتطلبها شرح الكفاية المفاهيمية لمستخدمي اللغة، بل توجد هذه المعلومات على مستوى التركيب المفاهيمي، وتوجد أنماط أخرى للمعرفة في مثل هذه التراكيب المفاهيمية، مثل المعرفة الإدراكية والتخطيط الحركي، التي يؤدي دورها الخاص بها إلى المعرفة اللغوية. ويبين جاكندوف أيضًا أنه «لا يوجد مستوى معين لعلم الدلالة اللغوي، يمكننا من خلاله أن نفصل التأثيرات اللغوية التي تقع على المعنى بخاصة عن التأثيرات المعرفية الأكثر شمولية، مثل التصنيف وتفسير العلاقات الضمنية»، وهذا يعني أن التركيب المفاهيمي يعمل وسيطًا بين التركيب الشكلي للغة وبين الأنماط الأخرى غير اللغوية للمعرفة، ويقول جاكندوف مخالفًا تشومسكي بأن استقلالية بناء الجمل لا تعني إمكانية دراسة اللغة باستقلال، حيث يدخل الإدراك النفسي في البحث في المعنى اللغوية. ولا يُنظَر إلى العوامل غير اللغوية على أنها مجموعة حالات ضرورية وكافية، بل على أنها خيارات افتراضية للتفسيرات المفضلة التي يمكن تعريضها للتعديل حسب السياق. ويحاول جاكندوف تبعًا لذلك أن يفسح مجالًا للحدود الغامضة وغير المحدَّدة لمعاني الكلمة. ويُقدِّم مصطلح «قواعد التفضيل» لتحديد الحالة التي يعزوها لوصفه معنى الكلمة: يجب أن يُنظَر إلى سمات الوصف الدلالي على أنها حالات قياسية بدلًا من كونها صفات ضرورية، وذلك من أجل التعامل مع الاستثناءات ومع الأحكام المحدِّدة لعضوية الكلمة في مجموعة. ويُقدِّم علم الدلالة الثنائي المستوى نموذجًا للتفاعل بين معرفة الكلمة ومعرفة العالم في السياقات الفعلية لاستخدامها، ويتبع هذا النموذج وجهةَ نظر المعرفة النمطية، مثله في ذلك مثل علم

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الدلالة المفاهيمي. ويمكن أن يتم وصف تعدد المعنى هنا عن طريق التمييز بين مستوييْ التمثيل المعرف: التركيب الدلالي والتركيب المفاهيمي. وبعد تحديد طبيعة كل منهما، وامتزاجهما في عملية وصف المعنى يُنْتَهَى إلى أنه سيكون لكل كلمة معنى واحد موحَّد على مستوى التركيب الدلالي، ولكن الكلمة الواحدة تستقبل عددًا من التفسيرات السياقية بعد تفاعلها مع العوامل المفاهيمية التي يُحَدِّدُها السياق.

ويختلف منهج بيرفيش عن منهج جاكندوف، إذ يحاول بيرفيش أن يحدد الكيفية التي يحدث بها التفاعل بين السياق والمعنى بطريقة ديناميكية سياقيًّا. ويفصل المستوى اللغوي هذا التعريف الدلالي الموحد والفريد عن المستوى السياقي. وسوف نلمس فيما بعد إيجابيات استراتيجية تداولية تحافظ على استقامة الدلالة ووضوحها عن طريق إحالة المرونة الدلالية للمستوى التداولي للاستخدام السياقي. ومن المعروف أن المنظور الوصفي يُعرِّف المعنى الموحَّد بأنه المعنى الذي يغطي جميع حالات استخدام الكلمة، والذي يقوم بذلك بطريقة مميزة، أي بطريقة تميز الكلمة عن البدائل بشكل كافٍ. أما منهج الوظائف اللغوية فيعد منهجًا بنيويًّا يطرح سؤالين: هل تغني مجموعة الوظائف اللغوية التي ترتبط بكلمة رئيسية معينة عن الوصف الدلالي لها؟ وهل ينجح المنهج في الحفاظ على الفرق بين المستوى الدلالي والمستوى المعرفي للتحليل المفاهيمي في نظرية معنى النص؟

وقد تطور المنهج التوزيعي لعلم الدلالة المعجمي، وننوه هنا إلى أن نظرية التحليل التوزيعي للمجاميع النصية تتبع منهجًا يعتمد على الاستخدام بدلًا من منهج يعتمد على النظام. وإذا كان فيتجنشتاين قد رأى أن المعنى يكمن في الاستخدام، فقد سبقه مالينوفسكي، حيث قال بأن اللغة يجب ألا تدرس بطريقة سياقية فقط (قام بتقديم مفهوم «سياق الموقف»)، وأن أفضل طريقة لفهم اللغة هي وضعها في إطار الحركة: «الوظيفة الأساسية للغة ليست التعبير عن الأفكار أو تكرار العمليات العقلية. الوظيفة الأساسية للغة هي القيام بدور تداولي فعال في السلوك الإنساني». ونلحظ في الختام أن هناك اتجاهات هدفت إلى فصل علم الدلالة عن التداولية، وإلى وصف المعنى بمفردات مختزلة عن مفاهيم أولية أو عن علاقات اللغة العملية.

ونختم هذا العرض الوصفي التحليلي لاتجاهات علم الدلالة بعلم الدلالة المعرفي.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فهو المنهج الذي لا يهتم بالتمييز بين علمي الدلالة والتداولية، وهو المنهج الذي نرى فيه اللغة في سياق المعرفة بمعناها الواسع، وهو المنهج الذي يُعَدُّ فيه الاستعمال اللغوي الأساسَ المنهجي لعلم اللغة من حيث المبدأ على الأقل. وقد ظهر علم الدلالة المعرفي في عام ١٩٨٠م، جزءًا من علم اللغة المعرفي الذي كان حركة نظرية بنيوية لا نظام لها، ومضادة لاستقلالية النحو وللموقف الثانوي من علوم الدلالة في النظرية اللغوية التوليدية. ويضم مجموعة من النماذج التي تعنى بدراسة المعنى المعجمي، مثل نموذج (النمط الرئيسي/ الأساسي) الذي قدمته إليانور روش، ودراسة برلين و كاي عن ألفاظ الألوان الأساسية، الألوان البؤرية وغير البؤرية، وصنف الطائر والأثاث والألعاب والملابس والخضروات والفواكه...إلخ. ومفهوم (النمطية/ النموذجية) الأولية باختصار مفهوم متجمع على نفسه من ناحية النموذج الأساس، حيث تؤدي مفاهيم كعدم وجود الحدود وعدم التساوي (على المستوى المفهومي أو الماصدقي) دورًا مميزًا وكبيرًا، وبينما تقتضي الانسيابية وجودَ مسائل حدودها مشتركة، وإمكانية تطبيقها على الصنف مرنة، يقتضي عدم المساواة حقيقةَ أن للأصناف بنية داخلية، أي ليس هناك حاجة إلى أن يكون لجميع العناصر أو التفسيرات التي تقع ضمن حدود الصنف مكانة متساوية، ولكن بعضها يبدو مركزيًّا أشد من غيره. وتتألف الأصناف غالبًا من منطقة مركزية مهيمنة محاطة بمحيط أقل بروزًا. وأما نموذج الشبكة الشعاعية لكلوديا بروجمان فمفاده في الشبكة الشعاعية ترتبط المعاني السياقية بالنموذج كما يرتبط بعضها ببعض بواسطة روابط أحادية يمكن تصنيفها لاحقًا على أساس نوع العلاقة التي تضمها. ومن عيوبها تمثيل المعنى على أنه وحدات معزولة نسبيًّا. وتثير صورة الشبكة الشعاعية بأكملها رؤية متنافرة عن المعنى في الكتل متعددة المعنى، ويبين لنا تمثيل الشبكة الشعاعية أن نشاط صنف متعدد المعنى يأخذ أولًا شكل الامتدادات المستقلة عن أحد المعاني السياقية. وتُوضِّح روش مفهوم البروز في وصف بنية معاني الكلمات عن طريق فرضية «المستوى الأساسي»؛ فالمستوى الأساسي يتألف من المستوى الأكثر صراحة في التعبير عن تأثيرات النموذج الرئيسي، بمعنى أنها تزيد عدد الخواص المميزة التي تشترك فيها عناصر الصنف إلى الحد الأقصى، وتقلل عدد الخواص المميزة التي تشترك فيها عناصر صنف آخر إلى الحد الأدنى. ويمكن أن يساوى هذا المفهوم بفكرة الترسيخ لدى لانجاكر، فقد أدخله ضمن ما يتعلق بعملية

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تركيب الوحدات: بمعنى أن بناءً لغويًّا محددًا (مثل تركيب لفظ جديد أو استعمال كلمة بتفسير جديد) قد يتجاوز تدريجيًّا منزلته الثانوية عن طريق كثرة استعماله إلى أن يصبح وحدة قياسية ذات أساس متين في النظام اللغوي. وإذا تحدثنا من منطلق الاستعارة، فالترسيخ عبارة عن تركيب من «التشابك» المفاهيمي: فالمفهوم الراسخ يتوطد أكثر في معرفة المتحدثين باللغة. ويمكن أن يعرف مفهوم الترسيخ بصورة أدق، فهو بروز معبر عن المعاني أو النسبة بين (أ) تكرار تسمية عناصر صنف معجمي بمفردة لها اسم ينفرد به ذلك الصنف، و (ب) مجموع مرات التكرار الذي يرافق الصنف في قاعدة متخصصة.

وقد أسهم علم الدلالة المعرفي في دراسة الاستعارة والكناية. ونتوقف هنا عند نظرية الاستعارة المفاهيمية التي وضعها لاكوف، فهي أساسًا ظاهرة مفاهيمية عميقة تُشكِّل الطريقة التي نفكر بها، وترتكز النظرية على ثلاث فرضيات هي: ١- من يرى أن الاستعارة ظاهرة ذهنية، وليست ظاهرة لغوية محضة، و ٢- من يرى أنه لا بد من تحليل الاستعارة بوصفها خريطة بين مجالين، و ٣- فكرة أن أسس علم الدلالة اللغوي أسس تجريبية.

وترتبط بهذه النظرية فكرة التجسيد التي حددها جونسون عن طريق التعرف على ما يُسمَّى مخططات الصورة بأنها خواص تجريبية مميزة: «فالمخطط الصوري هو نمط ديناميكي متكرر الحدوث لتفاعلاتنا الحسية وبرمجتنا الحركية التي تعطينا الترابط المنطقي لتجربتنا وبنيتها». وهناك قائمة جوهرية للمخطط الصوري (عند جونسون ولاكوف) تضم: الاحتواء، وهدف مسار المصدر، والربط، والجزء والكل، والمركز المحيط، والموازنة، وأعلى- أسفل، وأمام - خلف، إضافةً إلى عدد من المخططات التي تتضمن جوانب «ديناميكية القوى»: تمكين، وحجب، ومواجهة، وجذب، وإجبار، وتقييد وإزالة وهجوم مضلل. وأضاف جونسون كذلك: اتصال، وميزان، وقريب- بعيد، والسطح، وخالٍ، وعملية، ودورة، وتكرار، واندماج، وتجانس، وفصل، وأداة، وتشكيلة. ويمكن باختصار أن يُقَال: إن نظرية الاستعارة المفاهيمية توجُّهٌ نحو تمييز الاستعارات عن طريق مقارنة التفسيرات المجازية بالمعنى الأساسي للكلمة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لكن إذا أخذنا في الاعتبار بنية الشبكة الشعاعية للمفاهيم اللغوية، فمن الممكن أن يكون أي تفسير موجود في الشبكة نقطة انطلاق لاستعارة جديدة. والكناية المفاهيمية آلية مفاهيمية تقع وراء البنية الدلالية للغة، ويرى لاكوف وجونسون أن مفاهيم الكناية تسمح لنا بأن نفكر في شيء باستخدام عبارات عن علاقات بشيء آخر. في هذا السياق نستطيع أن نميز بين المصدر والهدف في وصف الكناية تمامًا، كما كنا نفعل في الاستعارة. وفي المقام الثاني: الكنايات منهجية، لأنها تشكل أنماطًا تُطبَّق على أكثر من مجرد مفردات معجمية مستقلة. وفي المقام الثالث: لا تبني مفاهيم الكناية اللغةَ فقط، بل تَبني أيضًا أفكار المتحدثين باللغة وعقلياتهم وأفعالهم، وفي المقام الرابع: تعتمد مفاهيم الكناية على التجربة. ويتقيد أكثر الباحثين بالفرق بين الاستعارة والكناية بالاستكناية، أي «الاستعارة الكنائية»، ويراها على نوعين فرعين: الاستعارة من الكناية، والاستعارة داخل الكناية/ والكناية داخل الاستعارة. ويشير نوع «الاستعارة من الكناية» إلى العملية التسلسلية من الآليتين. أما الاستعارة داخل الكناية/ والكناية داخل الاستعارة، فتتضمن نوعًا من التفاعل الآني والمتوازي.

ويهمنا أيضًا تحت نماذج وأطر معرفية مثالية تفريق فيلمور وأتكنز بين منهج علم الدلالة المعرفي ومنهج الحقل المعجمي، على النحو الآتي: «النشاط الأعظم الذي قام به مختصو علم الدلالة المعجمي متأثرين بفكرة المجال هو فهرسة نوع من العلاقات الداخلية بين العناصر اللغوية، وهو ذلك النوع الذي نعرفه في هيئة العناصر اللغوية المعجمية، وهو كذلك وصف أنواع المجموعات المعجمية المبنية بواسطة هذه العلاقات. وخلافًا لذلك تنتهج النظريات الدلالية المبنية على مفهوم الأطر المعرفية ومخططات المعرفة، تنتهج وصف المعنى المعجمي بطريقة مختلفة تمامًا. وفي هذه النظريات يمكن فهم معنى الكلمة فقط بالإشارة إلى خلفيتها البنيوية في التجربة والأفكار والممارسات، منشئة بذلك نوعًا من المتطلب السابق للمفهوم للتمكن من فهم المعنى. ويمكننا القول: إن متحدثي اللغة يعرفون معنى الكلمة عن طريق فهم أطر خلفيتها أولًا، تلك الأطر التي حفزت المعنى الذي ترمز إليه الكلمة. داخل هذا المنهج لا تترابط الكلمات والمعاني السياقية للكلمات مباشرة كلمة مقابل كلمة، إنما تترابط عبر طريقة الروابط نحو أطر خلفية مشتركة ومؤشرات عن الأسلوب الذي تبرز فيه معانيها عناصر محددة لهذه الأطر.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ويجب هنا أن نتوقف عند علم دلالة الأطر وشبكة الأطر. فنذكر أن نظرية الأطر تهتم بالطريقة التي تُستَعمَل فيها اللغة لتنظير المفاهيم الكافية وراء العالم – فهي لا تنظر إلى العالم من زاوية النماذج المفاهيمية، ولكن يمكن التعبير عن هذه النماذج لفظيًّا بطرق مختلفة. تضيف كل طريقة مختلفة معنى إضافيًّا. وتؤدي نقطة الانطلاق هذه من نظرية فليمور عن الأطر إلى وصفٍ من مستويين: فمن جهة، يتألف وصف وضع أو حدث إشاري من التعرف على العناصر والوحدات المترابطة، ومن الدور المفاهيمي الذي تؤديه في الوضع أو الحدث؛ ومن جهة أخرى، يشير الجزء النظري المحض إلى الكيفية التي تسلط بها تعبيرات وأنماط نحوية محددة الضوء على جوانب لذلك الوضع أو الحدث.

ويبين المؤلف في العلاقة بين الاستدلال والتداولية أن علم الدلالة المعرفي يتبنى في نظرته إلى تغير المعنى منهجًامبنيًّا على الاستعمال، حيث إن المعاني الجديدة للكلمات تنشأ في سياق استعمالها اللغوي الفعلي. وهذا يعني نظريًّا أن هناك فرقًا بين معاني الكلمات غير المستعملة في سياق معين (والتي تكون مختزنة في الذاكرة الدلالية لمستخدم اللغة)، ومعاني الكلمات السياقية التي تتحقق في سياق خطابي معين. ويستكمل المؤلف هذا الإيضاح في علم الدلالة المعرفي في السياق، فهو (أي علم الدلالة المعرفي) يساعدنا أولًا في التوصل إلى طرق مبتكرة لتحليل الدلالة الداخلية للكلمات وتفرعاتها من خلال التركيز على أبرز الاختلافات التي تطرأ على فئة معينة منها (والاختلافات التي تؤدي إلى نشوء معان متعددة للكلمة)؛ وهو ثانيًا يُجدِّد الاهتمام بالعلاقات الدلالية بين عناصر البنية الدلالية مما أدى إلى إعادة النظر إلى الاستعارة والكناية والتفاعل بينهما؛ وهو ثالثًا يشجع على البحث من أجل الكشف عن الأنماط والآليات التي تؤدي إلى تطور المعاني وتعددها بشكل منتظم، كما يساعد على وضع أطر لهياكل المفردات التي تتجاوز مستوى عنصر المفردة الواحدة. وتقوم فرضية تخطيط البنية على فكرة مؤدَّاها أن المفاهيم المعجمية ليست وحدات منعزلة، بل تُشكِّل جزءًا من بنية دلالية أكبر (وهذه الفكرة أساسية بالنسبة لعلمي الدلالة البنيوي والمعرفي)، إذ تُفسِّر المفردات المعجمية في سياق الحقول المعجمية وشبكات العلاقات التي تربطها بعضها ببعض، وفي مجموعة المواقع التي تستخدم فيها والأطر المفاهيمية لها، أو غيرها من «الوحدات المعرفية»، وذلك وفقًا لما تقتضيه الحال. وهذا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يعني أن تفسير معنى الاستعارة والتشبيه والقياس يعتمد على إيجاد تراكيب لغوية متناظرة (التناظر هنا بين البنية اللغوية والبنية المفاهيمية). وتتعلق عملية تفسير المجاز باستدعاء علاقة تربط بين المصدر والهدف.

وتُعَدُّ نظرية مقارنة السمات التي وصفها سميث وشوبن و ريبس مثالًا على نوع نموذج النمط الرئيس. في هذا النموذج يتم التمييز بين سمات التعريف بالصفات والتعريف بالخواص. وتخضع أنواع كل فئة للتعريف بصفاتها، في حين أن الأنواع الرئيسية فقط تخضع لهذه الفئة للتعريف بالخواص المميزة لها. ويتم ترجيح أهمية الخواص غير المعرفة وقياسها وفقًا لدرجة وضوحها ضمن تلك الفئة. وتحتل سمات التعريف؛ أي تلك السمات التي تنطبق على جميع أنواع الفئة، أهم مكانة وأقصاها.

وتُعدّ النماذج النمطية والنماذج التمثيلية ونظرية المفاهيم البدائل المحتملة للنظرة الكلاسيكية. ونعني بالمحتملة أنها تتيح تمثيل درجة انتماء العناصر إلى الفئة، وتظهر الفروق التي تُوضِّح أبرز السمات الوصفية. ووفقًا للنماذج التمثيلية والنماذج النمطية تعتمد ذاكرة مفاهيم علم الدلالة على ذاكرة الأشخاص المبنية على تجاربهم السابقة والتي تحتوي على أحداث ارتبطت بهذه المفاهيم وفقًا لأحداث تم تذكرها بشكل فردي. وأما فيما يطلق عليه النموذج النمطي فإن ما تحتفظ به الذاكرة من ذكريات يُختزَل في صيغة تمثيلية واحدة. أما نماذج المفاهيم فهي عبارة عن ملخصات تخطيطية تمثيلية على شكل تعريفات تم استخلاصها من عناصر الفئة التي لنا خبرة بها. وأخيرًا يؤكد الاتجاه النظري أن المفاهيم تُمثِّل جزءًا من معرفتنا العامة بالعالم. لكن لا تُمثِّل هذه المعرفة مجموعة من الحقائق والافتراضات المنفصلة، بل إنها عبارة عن مجموعة المعتقدات والتوقعات الداخلية والمترابطة، وبذلك ترتبط المفاهيم فيما بينها بعلاقات منظمة تُؤثِّر في الطريقة التي يتم بها استخدامها وحفظها في الذاكرة.

ويُعدُّ اتجاه النموذج التمثيلي امتدادًا للتأثيرات التي أحدثتها نظرية النماذج النمطية (نموذج النمط الأساسي أو الرئيسي). وتتشابه نظرية النموذج النمطي مع المنظور الخاص بالمقصود من المعنى. ويقابل الاتجاه التنظيري تلك الفكرة التي ذاع صيتها في علم الدلالة، والتي مفادها أن المفاهيم المنفردة لا يمكن فهمها دون ربطها بالسياق الشامل الذي يُمثِّل بنيتها المعنوية كاستخدام النماذج المعرفية المثالية أو الأطر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أو الصيغ البنيوية التي تمثل التصنيفات والحقول الدلالية. وهكذا تمثل العلاقة التي تربط المفهوم الفردي بمجموعة «المفاهيم المعرفة الأوسع» الفرضية الأساسية لعلم الدلالة المعرفي.

وأختم هذا العرض الذي حرصتُ فيه على تقديم الاتجاهات الحديثة في علم الدلالة وأهم نظرياتها وتصوراتها وفرضياتها التي أسهمت في تطوير علم الدلالة بشكل جذري، بنظرية القواعد اللغوية لريناته بارتش، حيث بدأت نقطة الانطلاق في هذه النظرية بالتركيز على عملية الاتصال اللغوي: يهدف أي نشاط لغوي إلى التواصل، لذا يجب أن تنشأ قواعد اللغة مما يستدعيه ذلك التواصل وبشكل منظم. ولكي يتم نقل المعلومات بكفاءة فإن ذلك الأمر يستلزم استعمال القواعد الأساسية التي يحتاجها المتحدثون والمستمعون. وتُعَدُّ القواعد اللغوية بمثابة المعايير التي يلتزم بها متحدثو اللغة.

وحين تكون القواعد اللغوية المتعارف عليها (أدنى القواعد اللغوية) محدودة الإمكانات في توصيل الفكرة وتحقيق الاتصال، فإن المتحدث قد يلجأ إلى الإخلال بها وعدم الالتزام بقواعدها، ولكن سيكون على المتلقي في هذه الحالة أن يتسم بالمرونة ويقبل هذا الإخلال. وأشارت ريناته بارتش أيضًا إلى أن المرونة الدلالية من السمات الضرورية للوظائف الدلالية الاجتماعية لهذه الفئات اللغوية. فمن الضروري أن تتميز الفئات اللغوية بالمرونة الدلالية (سهولة المعنى ووضوحه)، وببعض الغموض أيضًا، وذلك نظرًا إلى أن معايير الاتصال القوي (التي لا تستدعي الالتزام بالقواعد اللغوية) قد تجعلنا نبالغ في استعمالها بشكل تبدو من خلاله ضعيفة الاتصال.

ومن المهم عند استعمال القواعد اللغوية التمييز بين القواعد التي تحقق الاتصال القوي بأنها «تساعدك على التعبير عن نفسك بشكل يجعل الآخرين يتفهمون ما تقول بالشكل الذي تريده». وفي الوقت نفسه، فإن المستمع «سوف يفسر ما قلته بالشكل الذي رغبته».

هذا، وأشير آخر الأمر إلى أن القارئ الكريم ربما لاحظ أنني عُنِيت بمحتوى الكتاب الذي عرضته في هذه الصفحات لأهميته البالغة بوصفه مرجعًا أساسيًّا لا غنى عنه في الدرس الدلالي الحديث، ولم أتطرق مطلقًا إلى مشكلات في الصياغة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والنقل والترجمة والمصطلحات وغيرها من المشكلات التي لا يتسع المقام لعرضها هنا. وإني أعِدُ القارئ الكريم بأن أتبع عرض محتوى الكتاب هذا بإذن الله بمناقشة نقدية تحليلية لكافة الجوانب التي تتصل بالترجمة، وذلك بهدف الاستدراك والإفادة وجلاء الغموض، وليس – من دون شك– بهدف النقد غير العلمي أو المتحيز الذي يقلل من قيمة الكتاب أو من الجهد الذي بُذِل في ترجمته التي كانت في مجملها موفَّقَة، فهذا ليس ديدني على الإطلاق، ولن تكون ملحوظاتي سوى وجهة نظر أخرى فاحصة قد تُقبَل وقد تُردُّ.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً